

No. 26120

MULTILATERAL

**Protocol amending the Convention on the limitation period
in the international sale of goods. Concluded at Vienna
on 11 April 1980**

Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish.

Registered ex officio on 1 August 1988.

MULTILATÉRAL

**Protocole modifiant la Convention sur la prescription en
matière de vente internationale de marchandises. Con-
clue à Vienne le 11 avril 1980**

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol.

Enregistré d'office le 1^{er} août 1988.

حرر في فيينا ، في هذا اليوم الحادى عشر من نيسان / ابريل ١٩٨٠ من أصل واحسد ،
تتماوى نصحده الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية .

المادة العاشرة

إذا صدقت دولة على اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ أو انضمت إليها بعد بد^٥ سريان هذا البروتوكول ، فإن التصديق أو الانضمام يشكل انضماما الى هذا البروتوكول إذا قامت هذه الدولة باخطار الوديع بذلك .

المادة الحادية عشرة

كما دولة تصيح طرفا متعاقدا في اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ ، بصيغتها المعدلة بهذا البروتوكول ، وفقا للمادة الثامنة أو المادة التاسعة أو المادة العاشرة من هذا البروتوكول ، تعتبر ، ما لم تعلن الوديع بخلاف ذلك ، طرفا متعاقدا أيضا في الاتفاقية بصيغتها غير المعدلة ، إذا أى دولة متعاقدة في تلك الاتفاقية لم تصيح بعد طرفا متعاقدا في هذا البروتوكول .

المادة الثانية عشرة

لأى دولة أن تعلن ، وقت ايداع وثيقة انضمامها أو ايداع اخطارها بمقتضى المادة العاشرة ، انها لن تلتزم بأحكام المادة الأولى من هذا البروتوكول ويجب أن يكون الاعلان الصادر بمقتضى هذه المادة كتابة ويخطر به الوديع رسميا .

المادة الثالثة عشرة

(١) يجوز للدولة المتعاقدة أن تنسحب من هذا البروتوكول باخطار الوديع بما يفيد ذلك .
(٢) يحدث الانسحاب أثره في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء اثني عشر شهرا على وصول الاخطار الى الوديع .

(٣) أى دولة متعاقدة يتوقف بصددها سريان مفعول هذا البروتوكول بتطبيق الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة تظل طرفا متعاقدا في اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ ، بصيغتها غير المعدلة ، الا اذا انسحبت من الاتفاقية غير المعدلة وفقا لأحكام المادة ٤٥ من تلك الاتفاقية .

المادة الرابعة عشرة

(١) يحيل الوديع نسخا طبق الأصل صدقة من هذا البروتوكول الى جميع الدول .
(٢) يقيم الوديع ، عند بد^٥ سريان هذا البروتوكول بموجب المادة التاسعة ، باصدار نص اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ ، بصيغتها المعدلة بهذا البروتوكول ، ويحيل نسخا طبق الأصل صدقة من ذلك النص الى جميع الدول الأطراف في تلك الاتفاقية ، بصيغتها المعدلة بهذا البروتوكول .

المادة السادسة

يضاف النص التالي في نهاية الفقرة (١) من المادة ٤٠ :

" الاعلانات الانفرادية المتبادلة الصادرة بموجب المادة ٣٤ تحدث أثرها في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر من وصول آخر اعلان الى الأمين العام للأمم المتحدة "

الأحكام الختامية

المادة السابعة

• يعين الأمين العام للأمم المتحدة وديعا لهذا البروتوكول .

المادة الثامنة

(١) ينتج باب الانضمام لهذا البروتوكول امام جميع الدول .

(٢) الانضمام الى هذا البروتوكول من قبل أى دولة ليست طرفا متعاقدا في اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ يحدث أثر الانضمام الى تلك الاتفاقية بالصيغة المعدلة بهذا البروتوكول ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة الحادية عشرة .

(٣) تودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة التاسعة

(١) يبدأ سريان هذا البروتوكول في اليوم الأول من الشهر السادس التالي لايداع وثيقة الانضمام الثانية ، بشرط :

(أ) أن تكون اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ هي نفسها سارية المفعول في ذلك التاريخ ؛

(ب) وأن تكون اتفاقية البروج لعام ١٩٨٠ هي الاخرى سارية المفعول في ذلك التاريخ . واذ لم تكن هاتان الاتفاقيتان ساريتي المفعول في ذلك التاريخ ، يبدأ سريان هذا البروتوكول نسي اليوم الأول لبدء سريانهما معا .

(٢) يبدأ سريان هذا البروتوكول فيما يتعلق بكل دولة تنضم اليه بعد ايداع وثيقة الانضمام الثانية ، في اليوم الأول من الشهر السادس التالي لايداع وثيقة انضمامها ، اذا كان البروتوكول ساري المفعول في ذلك التاريخ . واذ لم يكن البروتوكول قد أصبح ساريا حتى ذلك التاريخ ، فانه يصبح ساري المفعول فيما يتعلق بتلك الدولة في التاريخ الذى يبدأ فيه سريانه الفعلي .

(٢) تحذف الفقرة الفرعية (هـ) من المادة ٤ ويستعاض عنها بالنص التالي :

" (هـ) السفن والمراكب والحوامات والطائرات ؛

المادة الثالثة

تضاف الى المادة ٣١ فقرة جديدة برقم ٤ نصها كما يلي :

" (٤) اذا طبقت هذه الاتفاقية في وحدة اقليمية أو أكثر في دولة متعاقدة ، بموجب اعلان صادر وفقا لهذه المادة ، ولكن ليس في جميع وحداتها الاقليمية ، وكان مكان عمل أحد طرفي العقد كائنا في تلك الدولة ، لا يعتبر مكان العمل هذا ، في حكم هذه الاتفاقية ، كائنا في دولة متعاقدة ما لم يكن موجودا في وحدة اقليمية تطبق فيها هذه الاتفاقية " .

المادة الرابعة

تحذف أحكام المادة ٣٤ ويستعاض عنها بالأحكام التالية :

" ١- يجوز لأى دولتين متعاقدين أو أكثر تطبيق على المواضيع التي تنظمها هذه الاتفاقية نفسا لقواعد القانونية أو قواعد قانونية تتصل بها اتصالا وثيقا ، أن تعلن في أى وقت أن الاتفاقية لا تنطبق على عقود البيع الدولي للبضائع اذا كانت أماكن عمل الأطراف موجودة في نفس تلك الدول . ويجوز أن تصدر تلك الاعلانات بصورة مشتركة أو باعلانات انفرادية متبادلة .

" ٢- يجوز للدولة المتعاقدة التي تطبق على المواضيع التي تنظمها هذه الاتفاقية نفسا لقواعد القانونية التي تطبقها دولة غير متعاقدة أو أكثر أو قواعد قانونية تتصل بها اتصالا وثيقا ، أن تعلن في أى وقت أن الاتفاقية لا تنطبق على عقود البيع الدولي للبضائع اذا كانت أماكن عمل الأطراف موجودة في تلك الدول .

" ٣- اذا أصبحت أى دولة تكون موضوع اعلان صادر بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة دولة متعاقدة فيما بعد ، فإن الاعلان الصادر عنها يحدث أثر الاعلان الصادر بموجب الفقرة (١) اعتبارا من تاريخ سريان هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالدولة المتعاقدة الجديدة ، بشرط أن تنضم الدولة المتعاقدة الجديدة الى هذا الاعلان أو أن تصدر اعلانا انفراديا متبادلا .

المادة الخامسة

تحذف أحكام المادة ٣٧ ويستعاض عنها بالأحكام التالية :

" لا تحجب هذه الاتفاقية أى اتفاق دولي تم الدخول فيه من قبل أو يتم الدخول فيه مستقبلا ويتضمن أحكاما بشأن المواضيع التي تنظمها هذه الاتفاقية ، بشرط أن يكون مكانا عمل الهائى والمشتري في دول أطراف في مثل هذا الاتفاق " .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

البروتوكول المعدل لاتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع

ان الدول الأطراف في هذا البروتوكول ،

ان تترى أن التجارة الدولية عامل هام في تعزيز العلاقات الودية بين الدول ،

وان تعتقد أن اقرار قواعد موحدة تنظم مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع من شأنه أن يسهل

تتمية التجارة العالمية ،

وان تترى أن تعديل اتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع ، الموقعة في نيويورك فـسي

١٤ حزيران / يونيو ١٩٧٤ (اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤) ، لتطابق اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع

الدولي للبضائع ، الموقعة في فيينا في ١١ نيسان / ابريل ١٩٨٠ (اتفاقية البيع لعام ١٩٨٠) ، من

شأنه أن يعمز اقرار القواعد الموحدة التي تنظم مدة التقادم الواردة في اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ ،

قد اتفقت على تعديل اتفاقية التقادم لعام ١٩٧٤ على النحو التالي :

المادة الأولى

(١) يستعاض من الفقرة ١ من المادة ٣ بالنص التا

" ١ - لا تطبق هذه الاتفاقية الا في الحالات الآتية :

(أ) اذا كانت أماكن عمل طرفي عقد البيع الدولي للبضائع ، وقت انعقاد العقد ، في

دول متعاقدة ؛ أو

(ب) عندما تؤدي قواعد القانون الدولي الخاص الى تطبيق قانون دولة متعاقدة على

عقد البيع " .

(٢) تحذف الفقرة ٢ من المادة ٣ .

(٣) يعاد ترقيم الفقرة ٣ من المادة ٣ لتصبح الفقرة ٢ .

المادة الثانية

(١) تحذف الفقرة الفرعية (أ) من المادة ٤ ويستعاض عنها بالنص التالي :

" (أ) البضائع التي تشتري للاستعمال الشخصي او العائلي أو المنزلي ، الا اذا كان

البائع لا يعلم قبل انعقاد العقد أو وقت انعقاده ، ولا يفترض فيه أن يعلم ، بان البضائع اشترت

لاستعمالها في أى وجه من الوجوه المذكورة " .

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

修正国际货物销售时效期间公约的议定书

本议定书各缔约国，

考虑到国际贸易在促进各国间的友好关系上是一个重要的因素，

深信采用规定国际货物销售的时效期间的统一规则将有助于发展世界贸易，

认为将一九七四年六月十四日在纽约订立的《国际货物销售时效期间公约》（《一九七四年时效公约》）予以修正，使其符合一九八〇年四月十一日在维也纳订立的《联合国国际货物销售合同公约》（《一九八〇年销售公约》），将可促进采用《一九七四年时效公约》中规定时效期间的统一规则，

兹协议修正《一九七四年时效公约》如下：

第壹条

(1) 第三条第1款以下列条文取代：

“1. 本公约只在下列情况下适用：

- (a) 如果订立合同时，国际货物销售合同当事人营业地在缔约国内；或
- (b) 如果国际私法规则使某一缔约国的法律适用于销售合同。”

(2) 删除第三条第2款。

(3) 第三条第3款改为第2款。

第贰条

(1) 删除第四条^(a)款，代以下列条文：

“(a) 购供私人、家人或家庭使用的货物的销售，除非卖方在订立合同前任何时候或订立合同时不知道而且没有理由知道这些货物是购供任何这种使用；”

(2) 删除第四条^(c)款，代以下列条文：

“(e) 船舶、船只、气垫船或飞机的销售；”

第叁条

第三十一条增加新的第4款如下：

“4. 如果根据按本条做出的声明，本公约适用于缔约国的一个或数个但不是全部领土单位，而且一方当事人的营业地位于该缔约国内，则为本公约的目的，该营业地除非位于本公约适用的领土单位内，否则应视为不在缔约国内。”

第肆条

删除第三十四条，代以下列条文。

“1. 对属于本公约范围的事项具有相同或非常近似的法律规则的两个或两个以上的缔约国，可随时声明本公约不适用于营业地在这些缔约国的当事人之间的国际销售合同。此种声明可联合做出，也可以相互单方面声明的方式做出。

2. 对属于本公约范围的事项具有与一个或一个以上非缔约国相同、或非常近似的法律规则的缔约国，可随时声明本公约不适用于营业地在这些非缔约国的当事人之间的国际销售合同。

3. 作为根据本条第(2)款所作声明对象的国家，如果后来成为缔约国，这项声明从本公约对该新缔约国生效之日起，即具有与根据第(1)款所作声明同等的效力，但以该新缔约国加入这项声明，或做出相互单方面声明为限。”

第伍条

删除第三十七条，代以下列条文：

“本公约不优于业已缔结或可能缔结并载有与属于本公约范围的事项有关的条款的任何国际协定，但以卖方和买方的营业地均在这种协定的缔约国内为限。”

第陆条

在第四十条第1款末增列以下条文。

“根据第三十四条规定作出的相互单方面声明，应于联合国秘书长收到最后一份声明之日起六个月后的第一个月第一天生效。”

最后条款

第柒条

兹指定联合国秘书长为本议定书保管人。

第捌条

- (1) 本议定书将开放给所有国家加入。
- (2) 任何非《一九七四年时效公约》缔约国加入本议定书，具有加入经本议定书修正的该公约的效力，但以不违反第拾壹条的规定为限。

(3) ~~加入书~~加入书应送交联合国秘书长存放。

第玖条

- (1) 本议定书于第二件加入书存放之日起第六个月第一天生效，但：
 - (a) 《一九七四年时效公约》本身在该日必须已经生效；以及

(b) 《一九八〇年合同公约》也必须已经生效。

如果这两项公约在该天并不是都已经生效，本议定书应于这两项公约都已生效的第一天生效。

(2) 对于在第二件加入书存放后才加入本议定书的每一国家，本议定书于该国存放其加入书后第六个月第一天起对该国生效，但以本议定书在该天已生效为条件。如果在该天本议定书仍未生效，则本议定书应在它本身生效之时对该国生效。

第拾条

在本议定书生效后批准或加入《一九七四年时效公约》的国家，其批准或加入应亦构成加入本议定书，如果该国如此通知保管人。

第拾壹条

按照本议定书第捌条、第玖条或第拾条成为经本议定书修正的《一九七四年时效公约》的缔约国的任何国家，除非向保管人做出相反表示，在其对未成为本议定书缔约国的公约缔约国的关系上，也应视为未经修正的该公约的缔约国。

第拾贰条

任何国家在交存其加入书或根据第拾条做出通知时，可声明不受本议定书第壹条的约束。根据本条做出的声明，应以书面提出，并应正式通知保管人。

第拾叁条

- (1) 缔约国可通知保管人声明退出本议定书。
- (2) 退出应于保管人收到通知十二个月后的第一个月第一天起生效。
- (3) 适用本条第(1)和第(2)款而本议定书对其终止生效的任何缔约国，仍为未经修正的《一九七四年时效公约》的缔约国，除非它依照该公约第四十五条规定，声明退出未经修正的该公约。

第拾肆条

- (1) 保管人应将本议定书的正式副本递送所有国家。
- (2) 保管人在本议定书依照第玖条开始生效时，应编制经本议定书修正的《一九七四年时效公约》全文，将其正式副本递送经本议定书修正的该公约全体缔约国。

一九八〇年四月十一日订于维也纳，正本一份，其阿拉伯文本、中文本、英文本、法文本、俄文本和西班牙文本都具有同等效力。

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

ПРОТОКОЛ ОБ ИЗМЕНЕНИИ КОНВЕНЦИИ ОБ ИСКОВОЙ ДАВНОСТИ В МЕЖДУНАРОДНОЙ КУПЛЕ-ПРОДАЖЕ ТОВАРОВ

Государства-участники настоящего Протокола,

учитывая, что международная торговля является важным фактором в деле содействия развитию дружественных отношений между государствами,

считая, что принятие единообразных правил, регулирующих исковую давность в международной купле-продаже товаров, будет содействовать развитию мировой торговли,

учитывая, что внесение поправок в Конвенцию об исковой давности в международной купле-продаже товаров, заключенную в Нью-Йорке 14 июня 1974 года (Конвенция об исковой давности 1974 года), для приведения ее в соответствие с Конвенцией Организации Объединенных Наций о договорах международной купли-продажи товаров, заключенной в Вене 11 апреля 1980 года (Конвенция о купле-продаже товаров 1980 года), будет содействовать принятию единообразных правил, регулирующих исковую давность, содержащихся в Конвенции об исковой давности 1974 года,

согласились внести следующие поправки в Конвенцию об исковой давности 1974 года:

Статья I. 1) Пункт 1 статьи 3 заменяется следующими положениями:

- «1. Настоящая Конвенция применяется только в том случае, если
- a) в момент заключения договора международной купли-продажи товаров коммерческие предприятия сторон договора находятся в Договаривающихся государствах; или
 - b) согласно нормам международного частного права к договору купли-продажи применимо право Договаривающегося государства».
- 2) Пункт 2 статьи 3 исключается.
 - 3) Пункт 3 статьи 3 становится пунктом 2.

Статья II. 1) Подпункт «а» статьи 4 исключается и заменяется следующим положением:

- «а) товаров, которые приобретаются для личного, семейного или домашнего использования, за исключением случаев, когда продавец в любое время до или в момент заключения договора не знал и не должен был знать, что товары приобретаются для такого использования».
- 2) Подпункт «е» статьи 4 исключается и заменяется следующим положением:
- «е) судов водного и воздушного транспорта, а также судов на воздушной подушке».

Статья III. В статье 31 добавляется следующий новый пункт 4:

«4. Если в силу заявления, сделанного в соответствии с данной статьей, настоящая Конвенция распространяется на одну или несколько тер-

риториальных единиц, а не на все территориальные единицы Договаривающегося государства, и если коммерческое предприятие стороны договора находится в этом государстве, то для целей настоящей Конвенции считается, что это коммерческое предприятие не находится в таком Договаривающемся государстве, если только оно не находится в территориальной единице, на которую распространяется настоящая Конвенция».

Статья IV. Положения статьи 34 исключаются и заменяются следующими положениями:

«1. Два или более Договаривающиеся государства, применяющих аналогичные или сходные правовые нормы по вопросам, регулируемым настоящей Конвенцией, могут в любое время заявить о неприменимости Конвенции к договорам международной купли-продажи товаров в тех случаях, когда коммерческие предприятия сторон находятся в этих государствах. Такие заявления могут быть сделаны совместно или путем взаимных односторонних заявлений.

2. Договаривающееся государство, которое по вопросам, регулируемым настоящей Конвенцией, применяет правовые нормы, аналогичные или сходные с правовыми нормами одного или нескольких государств, не являющихся участниками настоящей Конвенции, может в любое время заявить о неприменимости Конвенции к договорам международной купли-продажи товаров в тех случаях, когда коммерческие предприятия сторон находятся в этих государствах.

3. Если государство, в отношении которого делается заявление в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, впоследствии становится Договаривающимся государством, то сделанное заявление с даты вступления в силу настоящей Конвенции в отношении этого нового Договаривающегося государства имеет силу заявления, сделанного в соответствии с пунктом 1, при условии, что это новое Договаривающееся государство присоединяется к такому заявлению или делает взаимное одностороннее заявление».

Статья V. Положения статьи 37 исключаются и заменяются следующими положениями:

«Настоящая Конвенция не затрагивает действия любого международного соглашения, которое уже заключено или может быть заключено и которое содержит положения по вопросам, являющимся предметом регулирования настоящей Конвенции, при условии, что продавец и покупатель имеют свои коммерческие предприятия в государствах-участниках такого соглашения».

Статья VI. В конце пункта 1 статьи 40 добавляется следующее положение:

«Взаимные односторонние заявления, сделанные в соответствии со статьей 34, вступают в силу в первый день месяца, следующего за истечением шести месяцев после получения Генеральным секретарем Организации Объединенных Наций последнего заявления».

ЗАКЛЮЧИТЕЛЬНЫЕ ПОЛОЖЕНИЯ

Статья VII. Депозитарием настоящего Протокола назначается Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций.

Статья VIII. 1) Настоящий Протокол открыт для присоединения всех государств.

2) Присоединение к настоящему Протоколу любого государства, которое не является Договаривающейся стороной Конвенции об исковой давности 1974 года, имеет силу присоединения к этой Конвенции с поправками, внесенными в нее настоящим Протоколом, при условии соблюдения положений статьи XI.

3) Документы о присоединении сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья IX. 1) Настоящий Протокол вступает в силу в первый день шестого месяца, следующего за сдачей на хранение второго документа о присоединении, при условии, что на эту дату:

a) сама Конвенция об исковой давности 1974 года вступила в силу; и

b) Конвенция о купле-продаже товаров 1980 года также вступила в силу.

Если обе эти Конвенции не вступят в силу на эту дату, настоящий Протокол вступает в силу в первый день вступления в силу обеих Конвенций.

2) Для каждого государства, присоединяющегося к настоящему Протоколу после сдачи на хранение второго документа о присоединении, настоящий Протокол вступает в силу в первый день шестого месяца, следующего за сдачей на хранение его документа о присоединении, если на эту дату Протокол сам вступит в силу. Если на эту дату сам Протокол еще не вступил в силу, то Протокол вступает в силу для данного государства в день вступления в силу самого Протокола.

Статья X. Если государство ратифицирует Конвенцию об исковой давности 1974 года или присоединяется к ней после вступления в силу настоящего Протокола, то ратификация или присоединение также являются присоединением к настоящему Протоколу, если это государство соответствующим образом уведомляет депозитария.

Статья XI. Любое государство, которое в силу статьи VIII, IX или X настоящего Протокола становится Договаривающейся стороной Конвенции об исковой давности 1974 года с поправками, внесенными в нее настоящим Протоколом, считается, если оно не уведомляет депозитария об ином намерении, также Договаривающейся стороной этой Конвенции без поправок, в отношении любой Договаривающейся стороны этой Конвенции, которая еще не является Договаривающейся стороной настоящего Протокола.

Статья XII. Любое государство может заявить при сдаче на хранение его документа о присоединении или при уведомлении, которое делается в соответствии со статьей X, что оно не будет связано статьей I настоящего Протокола. Заявление в соответствии с настоящей статьей делается в письменной форме и о нем официально уведомляется депозитарий.

Статья XIII. 1) Договаривающееся государство может денонсировать настоящий Протокол путем направления уведомления об этом депозитария.

2) Денонсация вступает в силу в первый день месяца, следующего за истечением двенадцати месяцев после получения уведомления депозитарием.

3) Любое Договаривающееся государство, в отношении которого настоящий Протокол перестает действовать в силу применения пунктов 1 и 2 настоящей статьи, остается Договаривающейся стороной Конвенции об ис-

ковой давности 1974 года, без поправок, если оно не денонсирует эту Конвенцию, без поправок, в соответствии со статьей 45 этой Конвенции.

Статья XIV. 1) Депозитарий направляет заверенные подлинные копии настоящего Протокола всем государствам.

2) После вступления настоящего Протокола в силу в соответствии со статьей IX депозитарий подготовит текст Конвенции об исковой давности 1974 года с поправками, внесенными в нее настоящим Протоколом, и направит ее заверенные подлинные копии всем государствам-участникам этой Конвенции с поправками, внесенными в нее настоящим Протоколом.

СОВЕРШЕНО в Вене одиннадцатого апреля тысяча девятьсот восьмидесятого года в единственном экземпляре, тексты которого на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

PROTOCOLO POR EL QUE SE ENMIENDA LA CONVENCIÓN SOBRE LA PRESCRIPCIÓN EN MATERIA DE COMPRAVENTA INTERNACIONAL DE MERCADERÍAS

Los Estados partes en el presente Protocolo,

Considerando que el comercio internacional constituye un factor importante para el fomento de las relaciones amistosas entre los Estados,

Estimando que la adopción de normas uniformes que regulen el plazo de prescripción en la compraventa internacional de mercaderías facilitaría el desarrollo del comercio mundial,

Considerando que la enmienda de la Convención sobre la prescripción en materia de compraventa internacional de mercaderías, celebrada en Nueva York el 14 de junio de 1974 (Convención sobre la prescripción, de 1974), para armonizarla con la Convención de las Naciones Unidas sobre los contratos de compraventa internacional de mercaderías, celebrada en Viena el 11 de abril de 1980 (Convención sobre la compraventa, de 1980), facilitaría la adopción de las normas uniformes que regulan el plazo de prescripción enunciadas en la Convención sobre la prescripción, de 1974,

Han convenido en enmendar la Convención sobre la prescripción, de 1974, de la manera siguiente:

Artículo I. 1) Se sustituye el párrafo 1 del artículo 3 por la disposición siguiente:

“1. La presente Convención sólo se aplicará:

- a) Cuando, en el momento de la celebración del contrato, los establecimientos de las partes en un contrato de compraventa internacional de mercaderías estén situados en Estados Contratantes; o
 - b) Cuando, en virtud de las normas del derecho internacional privado, la ley de un Estado Contratante sea aplicable al contrato de compraventa.”
- 2) Se suprime el párrafo 2 del artículo 3.
 - 3) El párrafo 3 del artículo 3 pasa a ser el párrafo 2.

Artículo II. 1) Se suprime el apartado a) del artículo 4 y se sustituye por la disposición siguiente:

“a) De mercaderías compradas para uso personal, familiar doméstico, salvo que el vendedor, en cualquier momento antes de la celebración del contrato o en el momento de su celebración, no hubiera tenido ni debiera haber tenido conocimiento de que las mercaderías se compraban para ese uso;”

2) Se suprime el apartado e) del artículo 4 y se sustituye por la disposición siguiente:

“e) De buques, embarcaciones, aerodeslizadores y aeronaves;”

Artículo III. Se añade un nuevo párrafo 4 al artículo 31 con el texto siguiente:

“4. Si, en virtud de una declaración hecha conforme a este artículo, la presente Convención se aplica a una o varias de las unidades territoriales de un Estado Contratante, pero no a todas ellas, y si el establecimiento de una de las partes en el contrato está situado en ese Estado, se considerará que, a los efectos de la presente Convención, ese establecimiento no está en un Estado Contratante, a menos que

se encuentre en una unidad territorial a la que se aplique la Convención.”

Artículo IV. Se suprimen las disposiciones del artículo 34 y se sustituyen por las siguientes:

“1. Dos o más Estados Contratantes que, en las materias que se rigen por la presente Convención, tengan normas jurídicas idénticas o similares podrán declarar, en cualquier momento, que la Convención no se aplicará a los contratos de compraventa internacional de mercaderías cuando las partes tengan sus establecimientos en esos Estados. Tales declaraciones podrán hacerse conjuntamente o mediante declaraciones unilaterales recíprocas.

2. Todo Estado Contratante que, en las materias que se rigen por la presente Convención, tenga normas jurídicas idénticas o similares a las de uno o varios Estados no contratantes podrá declarar, en cualquier momento, que la Convención no se aplicará a los contratos de compraventa internacional de mercaderías cuando las partes tengan sus establecimientos en esos Estados.

3. Si un Estado respecto del cual se haya hecho una declaración conforme al párrafo 2 de este artículo llega a ser ulteriormente Estado Contratante, la declaración surtirá los efectos de una declaración hecha con arreglo al párrafo 1 desde la fecha en que la Convención entre en vigor respecto del nuevo Estado Contratante, siempre que el nuevo Estado Contratante suscriba esa declaración o haga una declaración unilateral de carácter recíproco.”

Artículo V. Se suprimen las disposiciones del artículo 37 y se sustituyen por las siguientes:

“La presente Convención no prevalecerá sobre ningún acuerdo internacional ya celebrado o que se celebre que contenga disposiciones relativas a las materias que se rigen por la presente Convención, siempre que las partes tengan sus establecimientos en Estados partes en ese acuerdo.”

Artículo VI. Al final del párrafo 1 del artículo 40, se añade la disposición siguiente:

“Las declaraciones unilaterales recíprocas hechas conforme al artículo 34 surtirán efecto el primer día del mes siguiente a la expiración de un plazo de seis meses contados desde la fecha en que el Secretario General de las Naciones Unidas haya recibido la última declaración.”

DISPOSICIONES FINALES

Artículo VII. El Secretario General de las Naciones Unidas queda designado depositario del presente Protocolo.

Artículo VIII. 1) El presente Protocolo estará abierto a la adhesión de todos los Estados.

2) La adhesión al presente Protocolo de cualquier Estado que no sea Parte Contratante en la Convención sobre la prescripción, de 1974, surtirá el efecto de una adhesión a esa convención enmendada por el presente Protocolo, sin perjuicio de lo dispuesto en el artículo XI.

3) Los instrumentos de adhesión se depositarán en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo IX. 1) El presente Protocolo entrará en vigor el primer día del sexto mes siguiente a la fecha en que se haya depositado el segundo instrumento de adhesión, siempre que en esa fecha:

- a) La propia Convención sobre la prescripción, de 1974, esté en vigor; y
- b) La Convención sobre la compraventa, de 1980, también esté en vigor.

Si esas dos Convenciones no estuvieren en vigor en esa fecha, el presente Protocolo entrará en vigor el primer día en que ambas Convenciones estén en vigor.

2) Para cada Estado que se adhiera al presente Protocolo después de que se haya depositado el segundo instrumento de adhesión, el presente Protocolo entrará en vigor el primer día del sexto mes siguiente a la fecha en que haya depositado su instrumento de adhesión, si en esa fecha el Protocolo mismo estuviere en vigor. Si en esa fecha el Protocolo mismo no estuviere aún en vigor, el Protocolo entrará en vigor para ese Estado en la fecha en que el Protocolo mismo entre en vigor.

Artículo X. Si un Estado ratifica la Convención sobre la prescripción, de 1974, o se adhiere a ella, después de la entrada en vigor del presente Protocolo, la ratificación o la adhesión también constituirán adhesión al presente Protocolo si al Estado lo notifica al depositario.

Artículo XI. Todo Estado que llegue a ser Parte Contratante en la Convención sobre la prescripción, de 1974, enmendada por el presente Protocolo, en virtud de los artículos VIII, IX o X del presente Protocolo será considerado también, salvo notificación en contrario al depositario, Parte Contratante en la Convención, no enmendada, respecto de cualquier Parte Contratante en la Convención que no sea aún Parte Contratante en el presente Protocolo.

Artículo XII. Todo Estado podrá declarar en el momento del depósito de su instrumento de adhesión o de su notificación conforme al artículo X que no quedará obligado por el artículo I del Protocolo. Toda declaración hecha conforme a este artículo se hará constar por escrito y se notificará formalmente al depositario.

Artículo XIII. 1) Todo Estado Contratante podrá denunciar el presente Protocolo mediante notificación al efecto al depositario.

2) La denuncia surtirá efecto el primer día del mes siguiente a la expiración de un plazo de doce meses contados desde la fecha en que la notificación haya sido recibida por el depositario.

3) Todo Estado Contratante respecto del cual el presente Protocolo deje de surtir efecto en aplicación de los párrafos 1) y 2) de este artículo seguirá siendo Parte Contratante en la Convención sobre la prescripción, de 1974, no enmendada, a menos que denuncie la Convención, no enmendada, conforme al artículo 45 de esa Convención.

Artículo XIV. 1) El depositario transmitirá copias certificadas conformes del presente Protocolo a todos los Estados.

2) Al entrar en vigor [del] presente Protocolo conforme al artículo IX, el depositario preparará un texto de la Convención sobre la prescripción, de 1974, enmendada por el presente Protocolo, y transmitirá copias certificadas conformes a todos los Estados Partes en esa Convención, enmendada por el presente Protocolo.

HECHO en Viena, el día once de abril de mil novecientos ochenta, en un solo original, cuyos textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos.